

مشكلة النزوح في العراق... الأضرار والخسائر التنموية

أ.د. وفاء جعفر المهداوي*

تبارك كمال عبد الصاحب**

المستخلص

تعد أزمة النزوح الداخلي جزءاً من واقع الأحداث التي أخذت مجراها في العالم نتيجة أسباب متعددة ومتباينة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد جعلت من العنف والإرهاب السبب الأساس للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته مما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، في ظل غياب السلم المجتمعي، لذا كان للتدخل الحكومي والمنظمات الدولية والإنسانية والقوى الفاعلة في المجتمع دور ضروري وفعال ومميز للحد من امتدادات ظاهرة النزوح والتصدي لإسقاطاتها السلبية على المجتمع والاقتصاد وفق إدارة ناجحة للآزمة، وعلى ذلك يتجه التدخل الحكومي والدولي باتجاه تحقيق الحلول المستدامة والاستقرار المجتمعي والاقتصادي لدعم منهج حقوق الإنسان والاستجابة لأهداف وغايات التنمية المستدامة لعام 2030-2015.

The Problem Of Displacement In Iraq... Damages And Development Losses

Abstract

The displacement crisis, the internal displacement crisis is a part of the realities of the events that have taken place in the world as a result of multiple and varied causes as political, economic, social and environmental, and has made violence and terrorism the main reason for expressing the content and the extent of the conflict, leading to the disintegration of the social fabric, in the absence of community peace, that government intervention, international and humanitarian organizations and the actors in society had a necessary , effective and distinctive role to reduce the spread of displacement and to counteract to its negative projection on the society and the economy according to the successful management of the crisis, and therefore government and international intervention towards sustainable solutions and community and economic stability to support the human rights approach and to respond to the goals and targets of sustainable development of the Year 2015-2030.

المقدمة

شهد العراق ومنذ عام 1980 سلسلة متواصلة من الأزمات التي امتدت إلى وقتنا الحاضر من حروب وحصار وإرهاب وعنف تركت آثاراً سلبية عميقة على بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد وأسهمت في إضعاف فعاليتها وتراجع أداء مؤسساتها، مولدةً العديد من التوترات والاضطرابات التي انعكست سلباً على تآلف المجتمع وتماسكه وإجماعه وتوازنه، وعلى الاقتصاد الوطني وكفاءة تخصيص موارده، لذا تعد أزمة النزوح أزمة بنيوية ومن أشد وأقوى الأزمات تأثيراً وأثراً، التي تفاقم تداعياتها بعد 10 حزيران عام 2014، التي سببت نزوح الآلاف من العوائل من المحافظات التي تمت السيطرة عليها من قبل العصابات الإرهابية، فانعكس أثره على الاقتصاد العراقي

* الجامعة المستنصرية / مجلة الإدارة والاقتصاد .

** باحثة .

مستل من رسالة ماجستير

مقبول للنشر بتاريخ 2018/7/3

وديمغرافية البلد والأوضاع الاجتماعية والبيئية لجميع المحافظات العراقية، فضلاً عن ما تمثله ظاهرة النزوح الداخلي من تهديد كبير على صعيد الفرد والمجتمع، كما أنها تُعد من أكبر صدمات الحرب والعنف نتيجة لما تولده من شعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف، والوقوع في عالم غريب يفنقر إلى مقومات الحياة الضرورية.

مشكلة البحث:-

أدى العنف والإرهاب الى تفاقم أزمة النزوح في العراق وتحولها الى أزمة بنيوية حادة امتدت تداعياتها لتشمل رأس المال المادي والبشري مما فاقم من حدة الضرر المادي والخسائر التي تعرض إليها الاقتصاد التي نجمت عن تعطل مسار النمو الاقتصادي لتضاف الى مشكلة انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الإيرادات النفطية لتصبح أزمة عرض مزدوجة تهدد ديناميكية النظام الاقتصادي في العراق برمته .

فرضية البحث:-

تشكل مشكلة النزوح الداخلي في العراق بعد عام 2003 تهديداً جدياً لمسار التنمية المستدامة، ومصادر لحق اصل من حقوق الانسان وهو حق النازحين في توفير بيئة ملائمة لضمان العيش الكريم.

أهداف البحث:-

يهدف البحث الى :-

التعريف بماهية النزوح الداخلي واسبابه.

التعريف بمضامين الأدلة الدولية والاسيما بالنازحين.

تشخيص الآثار الكلية والجزئية (السلبية والايجابية) لمشكلة النزوح الداخلي في العراق.

منهجية البحث:-

تبنت الدراسة منهج التحليل الاستقرائي لإثبات فرضية البحث والوصول الى أهداف الدراسة.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث:-

الحدود الزمنية غطى التحليل السنوات التي شهدت حالات النزوح الأكبر خلال المدة 2003-2017. أما الحدود المكانية تبنت الدراسة العراق حيزاً مكانياً أساسياً للظاهرة لأغراض البحث والتحليل.

محاور البحث:-

تضمن البحث المحاور التالية:-

أولاً: مفهوم النزوح.

ثانياً: أسباب النزوح.

ثالثاً: النازحين في الأدلة الدولية.

رابعاً: النزوح في العراق... المراحل والأسباب.

خامساً: آثار النزوح في العراق للمدة (2014-2017).

سادسا: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مفهوم النزوح :-

للنزوح دلالات لغوية وأخرى علمية، أ- لتوضيح الدلالات اللغوية للمفهوم يمكن الرجوع الى المعاجم والقواميس إذ جاء في مقاييس اللغة أن النون والزاء والحاء كلمة تعني بالبعد، ونزحت الدار نزوحاً: بعدت، ولقد ورد في (القاموس المحيط) مادة نزح، إي منع وضرب، وذكر أيضاً نزوح في قاموس (الصحاح في اللغة) نزحت الدار نزوحاً: بعدت، وبلد نازح، وقوم منازيح، نزح بفلان، إي بعد عن دياره غيبة بعيدة، ويعرف النزوح الداخلي بأنه الإخراج الإجباري لشخص ما من منزله وقد يكون سبب النزوح نتيجة لنزاع مسلح أو كوارث طبيعية(1).

ب- إما الدلالات العلمية للنزوح Displacement فنجد له تفسيراً وتعريفاً حسب المبادئ التي أصدرتها المنظمات الدولية لذا فإن مفهوم النازحين يمكن تعريفه حسب المبادئ التي أصدرتها المنظمة الدولية UN بأنه (الأشخاص، أو مجموعات الأشخاص الذين اكرهوا، أو قسروا على الهروب، أو ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة كنتيجة أو بهدف تجنب آثار الصراعات المسلحة، أو حالات العنف الواسع، أو انتهاك حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو البشرية، وهؤلاء الأشخاص لم يعبروا حدوداً دولية معترف بها)(2).

أما النزوح المتعلق بالكوارث الطبيعية يسمى بالنزوح الايكولوجي (Ecological Displacement) والذي يتمثل بطغيان البيئة الطبيعية، كما في حال حدوث الفيضانات والسيول والبراكين أو شحه المياه وغيرها، وهذا ما يدفع الإنسان بتغيير محل إقامته أو بالانتقال الى مكان مستقر بيئياً، أو يحدث النزوح الايكولوجي عندما تكون منطقة معينة تعاني من الضغط الاقتصادي أو نتيجة تغلبها العددي(3).

ثانياً: أسباب النزوح:-

ترتبط ظاهرة النزوح الداخلي بحالة الحراك السكاني الذي اخذ يشهد تزايداً في عدد من الدول، وإن هذا النزوح له عدة أسباب متعددة ومتباينة منها ما يتعلق بالعنف والإرهاب وأخرى تتعلق بالبيئة وأخرى بالاقتصاد وقد تتشابه تلك الأسباب بين الدول وقد تختلف وفي بعض الأحيان تعاني من سبب ما واحد الدول قد لا تعاني منه دولة أخرى ومن ابرز أسباب النزوح هي:

الصراعات المسلحة والإرهاب:

شهد القرن العشرين حركات للنزوح بشكل كبير وواسع ويمكن تفسير الموجات المتلاحقة من حركة النزوح الداخلي اتساع حدة الصراعات المسلحة والتدخلات العسكرية والعنف والإرهاب، وانطلاقاً من مفهوم الحرب بالنيابة عانت مجموعة من الدول ونتيجة السياسات الخاطئة التي انتهجتها في الحكم من الحروب، والصراعات المسلحة أدت في النهاية الى تعرضها لحروب وغزوات عسكرية ومنها اجتياح صربيا إقليم كوسوفو بعد اعلان الاستقلال اثر تفكك يوغسلافيا السابقة، وهذا ما نجم عنه تدخل عسكري لحلف الناتو، وهو ما عرف بالتدخل لأغراض انسانية مما أدى الى نزوح مئات الالاف من المسلمين الكوسوفيين، ولا يمكن ان نغفل عن النزوح الذي حدث بعد اجتياح الاتحاد السوفيتي السابق لدولة افغانستان عام 1979، واحتلال الولايات المتحدة الامريكية لأفغانستان عام 2001، وايضا احتلالها العراق 2003 وهي من الأمثلة الحديثة على حالات النزوح الكبير التي شهدتها القرن الحادي والعشرون (4).

وقد شهدت دول شرق افريقيا مثل اثيوبيا تزايد في اعداد النازحين نجمت عن العنف والصراع السياسي على الارض والسيادة علاوة على فشل في مشاريع التنمية والصراع المسلح والجفاف وقلة الامطار، اما بالنسبة لدول جنوب اسيا ولاسيما افغانستان فقد وصل اعداد النازحين فيها عام 2015 الى مايقارب 948 الف نازح بسبب العنف والنزاع المسلح بين قوات الامن الافغانية والجماعات المسلحة مثل حركة طالبان ولكن في الاكثر يعود ذلك النزوح الى قلة الامن، وكذلك الحال بالنسبة الى باكستان فأنها شهدت نزوحاً تجاوز 1.8 مليون شخص حتى تموز عام 2015 بسبب العنف والتمرد وانتهاكات حقوق الانسان والصراعات المسلحة (5).

كما اجبرت الصراعات المسلحة في مالي على نزوح 200 ألف شخص، اما الازمة السورية التي حدثت عام 2011 فقد اجبرت اكثر من 5 ملايين شخص للبحث عن مكان خال من الصراعات واكثر استقرارا.

2- عوامل اقتصادية :

يعد العامل الاقتصادي من بين اهم العوامل المسببة لظاهرة النزوح:- أ- نرى ان بعض الاقليات العرقية والدينية تكون مستهدفة بسياسات القمع الحكومي لانها تقاوم التطور الاقتصادي في مناطقها التقليدية. ولعل من ابرز العوامل الاقتصادية التي لها تأثير واضح ومهم في حدوث ظاهرة النزوح هي:

- المجاعة أو الجفاف - الفقر - انعدام فرص العمل - الرغبة في تغيير المهنة

ب- تلعب الدورات الاقتصادية دورا مهما في عملية النزوح، اذ أنها تؤثر في حدوث خلل لسير النظام الاقتصادي والذي يظهر بشكل تقلبات في الناتج القومي الاجمالي، الدخل، العمالة، ومعالمها توسع أو انكماش كبير للعديد من قطاعات اقتصاد السوق المتقدم ومراحلها، واهم اسباب الدورة الاقتصادية هي :

تحرك سريع للطلب أو العرض الكلي.

تقلبات السوق.

اسباب خارجية مثل الحروب والثورات والانقلابات، الانتخابات، اسعار النفط والذهب، والهجرات بأنواعها الداخلية والخارجية، الاختراعات العلمية والتكنولوجية، حركة اسعار الصرف.

اسباب داخلية مثل تراكم ديون قطاع الاعمال والمستهلكين وتحول الطلب الاستثماري، وتفاعل المضاعف والمعجل.

ج- من بين الاسباب الاقتصادية المؤدية الى النزوح ايضا تدني مستوى المعيشة في الريف التي ترتبط بالتنمية غير المتوازنة في الدولة

د- بسبب الحروب الاهلية، وبتدخل الانسان في الظروف الطبيعية التي تتحول الى ظروف قاسية، وهذا كله تعد عوامل طاردة من منطقة الاصل بالفضلاً عن عوامل جاذبة التي توفرها المناطق التي يلجأ لها النازحون لاتستطيع تقديم المساعدة لان اوضاعها الاقتصادية لاتسمح لها بتمويل مشاريع خدمية يستفيد منها النازحون، الا ان المناطق المستقرة لها بعض المزايا التفضيلية والتي من اهمها ان النازحين بإمكانهم مشاركة المواطنين المقيمين في المناطق المستقرة بالخدمات التي تقدم لهم بالرغم من عدم كفاءتها للمواطنين المقيمين الا انه يوجد شيء يمكن اقتسامه معهم (7).

3-عوامل مناخية:

تعد المتغيرات المناخية من العوامل التي ساعدت في تزايد اعداد النازحين كموجات الحر وعدم انتظام انماط الطقس وحدوث الفيضانات والزلازل، كل هذه العوامل مؤثرة بشكل واضح على ظاهرة النزوح، كما حصل في نيجيريا تزايد اعداد النازحين بسبب الفيضانات، اذ تغير المناخ كان سببا في تحول الكثير من الاراضي الى اراضي غير صالحة للسكان، وان عدم توفر الاحتياجات الواسية للسكان، يساهم في تزايد اعداد اكثر من النازحين واسهل طريقة للتكيف مع تقلب المناخ في نيجيريا هي ظاهرة النزوح الداخلي ففي عام 2007 تسببت الفيضانات في نزوح حوالي 5650 شخص وتسببت في عزل بعض المناطق كما حرمت اكثر من 5000 طفل من الذهاب الى مدارسهم وكذلك الاعاقة في وصول الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى، كما ووضح الامين العام للامم المتحدة فرانسيس دنغ Deng francis ان مصطلح النازحين لايشمل فقط اولئك الذين تركوا مساكنهم نتيجة اعمال العنف، والصراعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الانسان، بل تشمل اولئك الذين تعرضوا للكوارث الطبيعية(8).

وكما شهدت خمسة دول اكبر عمليات نزوح كان سببها عوامل مناخية، فالصين شهدت اعظم حالات النزوح نتيجة الفيضانات وزلزال سيتشوان (وينتشوان) اذ بلغ مجموع اعداد النازحين 2,30 مليون شخص ، وكذلك الحال في دولة باكستان شهدت نزوحاً بسبب الفيضانات وايضا شمال شرق الهند ونيجيريا، والجدول التالي يوضح الدول التي شهدت النزوح بسبب الظروف المناخية وسنوات النزوح واعداد النازحين (9).

جدول (1) اكبر الدول التي تعرضت لموجات نزوح كبيره (مليون نازح).

الدولة	الحدث	السنة	الافراد النازحون (مليون شخص)
الصين	زلزال سيتشوان (وينتشوان)	2008	0.15
الصين	فيضانات مونسوون	2010	2.15
باكستان	فيضانات مونسوون	2010	0.11
شمال شرق الهند	فيضانات مونسوون	2012	9.6
نيجيريا	فيضانات	2012	1.6

المصدر: خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (أزمة النازحين بعد حرب داعش)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ع2016، ص117.

ثالثاً: النازحين في الادلة الدولية:

ان حركة تطوير وتعديل القانون الدولي الانساني ظهرت في ستينيات القرن التاسع عشر، وان بداياتها منحصرة على جزئيات هذا القانون كاتفاقية جنيف الاولى سنة 1864 لتحسين احوال جرحى الحرب البرية، الا انه مع اندلاع الحرب فأن محاولة تحقيق التوازن بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الانسانية لا بد منها وانها ظهرت في وقت مبكر نسبياً عام 1864 (أنسنة الحروب)، وهي اول اتفاقية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من الاشخاص العسكريين في الميدان، فاذا ما دارت الحروب لا ينبغي ان تنتزع الرحمة والشفقة والانسانية من قلوب المحاربين، وان الحرب والانسانية لا يمكن ان تلتقيان من ناحية المعنى؛ الحرب: الدمار والموت والخراب والمرض والتشريد، اما الانسانية: تعني المحبة والتسامح والحياة بكل معانيها والاستقرار والازدهار والامن (10).

وقد استمر الامر على هذا الحال حتى عام 1899 عند انعقاد اول مؤتمر دولي للسلام في لاهاي والذي اقر عدة اتفاقيات، اذ اقتصرت الاتفاقية الثانية منها قواعد الحرب البرية وهي اول اتفاقية دولية حديثة تطور جزء مهم ومتكامل من قانون الحرب وقد تمت مراجعة اتفاقية لاهاي لعام 1899، واعتماد على اتفاقيات جديدة في عام 1907، اذ انها ركزت على تنظيم ضبط سير العمليات الحربية من اجل ضبط استعمال السلاح المسموح به، وحظر انواع معينة من الاسلحة (11).

-اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949 (*): (12)

تم ادراج موضوع النازحين في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها تحت حماية المدنيين وانهم ايضا مشمولين بقواعد الحماية المقررة للمدنيين ضمن اتفاقيات جنيف، وان السكان المدنيين يمثلون الشريحة الاكبر في المجتمع، وانهم الفئة الاضعف في النزاعات المسلحة، ولا سيما فئة النساء والاطفال وكبار السن، فهؤلاء المدنيون لا دور لهم

* تعد هذه الاتفاقية اللبنة الاولى في بناء القانون الدولي الانساني، وهي عبارة عن اربع اتفاقيات دولية تمت الاولى منها في 1864 واخيرتها في 1949، ووضعت على أثر المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بجنيف عام 1949، وقد تميزت اتفاقيات جنيف لعام 1949 عن الاتفاقيات والمرضى وأسرى الحرب، وانها تنطبق اساساً على النزاعات المسلحة الدولية اي "الحروب بين الدول". ان اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949 والبروتوكولان الاضافيان واجبة الاتباع كأساس موثق للقانون الانساني الدولي، فيما يخص الاتفاقيات الاربعة والبروتوكول الاول فأنها تشكل اطاراً لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية، اما بالنسبة للاتفاقيات الاربعة والبروتوكول الثاني فأنها تشكل اطاراً لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية، وان في الواقع يكون مختلفاً فالحروب الناشئة مازال تطل المدن والاحياء والقرى وكذلك اماكن السكن المكتظ، فأن هذا يجبر المدنيين على مغادرة منازلهم وترك ممتلكاتهم بحثاً عن ملجأ آمن (15).

في العمليات العسكرية ولكن الظروف شاعت وجعلتهم يتواجهون دون في مناطق القتال، ويلاحظ ان الاشخاص النازحين داخل بلدانهم من بين الاشخاص الذين لا يشتركون في الاعمال العدوانية يجب تصنيفهم ضمن المدنيين، ويكون لهم الحق في الحماية المقررة للمدنيين في حالة نشوب نزاعات مسلحة (13).

ان اهم المواد القانونية الواردة في القانون الدولي والتي نشرت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 الف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الاول 1948 فهي (14):

المادة الاولى: يولد جميع الناس احرار متساوين في الكرامة والحقوق.

المادة الثانية: لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة من دون تمييز.

المادة الثالثة: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة الاشخاص.

المادة الخامسة: لا يعرض اي انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية أو الحط من الكرامة.

المادة التاسعة: لا يجوز القبض على اي انسان وحجزه أو نفيه تعسفا.

المادة الثالثة عشرة: لكل فرد حرية التنقل واختيار محل الإقامة داخل الدولة، ويحق لكل فرد ان يغادر ويعود الى بلاده.

المادة الثامنة عشرة: لكل شخص الحق في حرية التفكير والدين والضمير.

المادة التاسعة عشرة: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير.

ومن ذلك يتبين ان القانون الدولي الانساني يهتم بحقوق المدنيين اثناء النزاع، وقد نص على احترامها ويجب على اطراف النزاع احترامها ايضا، ويعاقب كل من يخالف هذه حقوق.

رابعاً: النزوح في العراق ... المراحل والاسباب.

المرحلة الاولى قبل عام 2003: ارتبطت ظاهرة النزوح في العراق ما قبل عام 2003 بتشكيل الدولة العراقية الحديثة اوائل العشرينيات وما رافقها من قوانين جديدة كقانون الجنسية العراقية رقم 42 لسنة 1924، وكذلك قانون رقم 243 تضمن هذا القانون فقرات جديدة الحققت الضرر بالأقليات مما دفعت هذه الفقرات الى شعور بعض الاقليات بالاقصاء والتهميش والتفكير في الهجرة والنزوح لعدد كبير نسبياً للبحث عن انسانياتهم المهدورة ومواجهة المعاناة المريرة (16).

وفسرت المصادر التاريخية النزوح الذي حدث خلال المدة (1918-1960)، بالتباين في مستوى التطور الاقتصادي بين المحافظات نتيجة اختلاف مستوى الأنشطة والفعاليات الصناعية والتجارية بينها، مما شجع على حركة نزوح السكان الى بغداد والبصرة اللتين اتسمتا بأنشطة تجارية واقتصادية جذبت سكان المحافظات الاخرى اليها (17).

كما تعرض الى موجة جديدة اخرى من سياسات الهوية خلال المدة (1941-1950) ارتبطت بظروف المطاردة، القمع، والتهجير، التي تعرض لها يهود العراق عندما طلب الانكليز من الحكومة العراقية السماح لهم لمغادرتهم العراق بشرط تخليهم عن الجنسية العراقية، وغادر حينها 125000 يهودي تقريبا، بعد ان صودرت، وجمدت ممتلكاتهم (18).

وخلال المدة (1963-1968) حدثت عمليات قمع، وتهجير واسعة للمواطنين بذريعة التبعية، وكان بعضهم من ذوي الكفاءات، وبعد تلك الفترة اعقبتها عمليات تهجير ضد الاكراد الفيلية خلال الاعوام 1969-1971، بلغ عدد المهاجرين منهم حوالي 150000 شخص، وبعد احداث الاكراد جرى التهجير في شمال العراق في عام 1975 بعد اتفاقية الجزائر، وقامت الحكومة في تلك الفترة ببناء مجمعات سكنية قرب المدن الرئيسية، من اجل السيطرة على

سكان القرى والارياف بعد نزوحهم من مناطقهم، وفي عام 1988 نزح العشرات من الاكراد الى المحافظات الجنوبية (19).

وخلال مدة فرض العقوبات الاقتصادية (1991-2003)، من قبل مجلس الامن الدولي، تسببت في حدوث موجات نزوح داخلي من اجل لقمة العيش أو سعياً لطلب العلاج أو للهرب من ضغط الحكومة، ويقدر عدد الاشخاص النازحين داخليا وخارجيا خلال المدة (1991-2003) حوالي (4) ملايين شخص تقريبا، أما عدد الاشخاص الذين غادروا العراق بسبب الاحداث التي تنوعت بين الحرب والانتفاضة وفرض العقوبات الصارمة على العراق حوالي (5) ملايين شخص تقريبا (20). في النتيجة يمكن القول وحسب منظمة الهجرة الدولية، ان اسباب النزوح في العراق قبل عام 2003 تعود الى الممارسات التعسفية للنظام السابق وغياب حقوق الانسان في كافة سياساته واجراءاته وتطبيقاته، فضلا عن انعدام الضمانات في تطبيق مبادئ الديمقراطية، كما كان لسياسات التعريب وسياسة تجفيف الاهوار دورا في نزوح السكان من الريف الى المدينة ايضا (21).

النزوح خلال المدة 2003-2013:- تعرض العراق في عام 2003 الى الاحتلال من قبل القوات الامريكية ادى الى تغيير النظام السابق وما رافق هذا الحدث من عمليات نزوح كبيرة، بسبب العمليات العسكرية ارتفعت اعداد الضحايا وازداد اعداد النازحين وبحسب احصائيات الامم المتحدة ان من بين كل تسعة اشخاص عراقيين اما يكون شخصا نازحا داخليا او لاجئا، وكان هذا سببا مفسرا لمحاولة تمزيق النسيج المجتمعي في العراق من خلال زرع الفتنة الطائفية و/أو العرقية، وتحويل نعمة التنوع المجتمعي الى نقمة مجتمعية تؤرق العراقيين، وتفتح الباب الاحتقان الطائفي وخلق جبهات متقابلة لجميع الاطراف، وتحريض النفوس الضعيفة لتهديد جميع الطوائف، لذا فإن عملية الترحيل والتهجير تعد من الوسائل المتبعة في خلق حروب اهلية (22).

تعد الآثار التي تركتها الحرب على العراق وتدمير مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الامنية المختلفة، جعلت من العراق حلة ضغط واطئ تهاجمه الرياح من الداخل والخارج، وان انفتاح الحدود العراقية مع الدول المجاورة من دون رقيب كان السبب الاساسي تدفق الارهابيين والاموال والاسلحة، وعندها اخذت الدول المجاورة حريتها في التدخل بالشؤون الداخلية، وازدهرت التدخلات المخابراتية من الحكومات الاقليمية، وان تواجد الجماعات المسلحة وجيوب القاعدة في مدن العراق وممارساتهم في القتل على الهوية، اجبر قوات التحالف والجيش الشروع بعمليات تطهير المدن من هؤلاء القتلة بعد عام من الاحتلال الامريكي للعراق وقد تسببت تلك العمليات نزوحا واسعا، وخلال تلك المدة قامت منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدات الانسانية من غذاء وبضائع ضرورية لتوزيعها عن طريق المساجد في المناطق المنكوبة، بسبب سيادة البطالة وعدم وجود فرص العمل التي تعد مصدر كسب للشخص في أعاله عائلة، كما ارتفعت اسعار المواد الغذائية، وتراجعت مستويات التعليم ويقدر عدد النازحين داخليا في العراق عام 2004 حوالي (402000) شخص (23).

في عام 2006 مع تزايد العنف الطائفي حصل تفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهم السلام) في سامراء، وهذه الحادثة تعد بداية اشعال العنف الطائفي وحصل حينها نزوح داخلي لملايين من الاشخاص وما تبعه من ازمت اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية (24) ..

من ابرز عوامل الجذب التي توجه اليها اصحاب المناطق التي تشهد اعمال العنف ونزاع هي (25):

الامن والاستقرار.

صلة القرابة والارتباط العائلي والقبلي.

حرية الممارسة الدينية.

التجانس العرقي والطائفي.

فرص العمل.

النزوح خلال المدة 2014-2017 :- تعد هذه المرحلة من اشد مراحل عدم الاستقرار والعنف المجتمعي في تاريخ العراق المعاصر فقد شهد العراق في 10 حزيران عام 2014 اكبر موجات للنزوح بسبب دخول العناصر الارهابية من مختلف الجنسيات الى محافظات محددة من العراق وهي (الموصل، الانبار، صلاح الدين، ومناطق محددة من كركوك، ديالى)، وبعد هذا التاريخ شهدت تلك المحافظات موجات من النزوح اذ نزح خلال الاسابيع الاربعة الاولى من دخولها نحو (500) الف اسرة (26).

وخلال هذه المرحلة قامت عناصر العصابات الارهابية التي اطلقت تسمية "دولة الخرافة الاسلامية في العراق والشام" عنوانا لها بمجزرة شهد العالم الاجمع بفاجعتها التي لا مثيل لها في تاريخ العراق "بمجزرة سبايكر" التي راح ضحيتها 1700 مواطن عراقي بريء.

والجدول التالي يختم لنا فقره النزوح للمدة من عام 2014 لغاية عام 2017 بتوضيح المحافظات التي شهدت حالات النزوح وعدد العوائل النازحة منها (27).

جدول (2)

عدد العوائل النازحة والمحافظات التي شهدت حالة النزوح الطارئ للمدة (2014-2017)

ت	المحافظة النازح منها	عدد العوائل النازحة (الف شخص)	النسبة من الاجمالي %
1	نينوى	272.083	35
2	كركوك	29.423	4
3	صلاح الدين	133.183	17
4	ديالى	62.308	6
5	بغداد	28.327	4
6	بابل	8.426	1
7	الانبار	262.641	33

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم البرمجة، ع2017، ص1.

خامسا: اثار النزوح في العراق للمدة (2014-2017) :-

1- الاثار الاقتصادية:

تتعدد المشاكل الاقتصادية التي تتركها ظاهرة النزوح في مسار التنمية المستدامة، ومن بين أبرزها التالي:

أ- الأعباء المالية:

ان موجات النزوح التي حصلت سواء بعد عام 2003 او قبل نتج عنها اعباء مالية اثقلت من كاهل الحكومة العراقية، وبالاخص بعد احداث الموصل في 10 حزيران عام 2014، وما اسفر عنها زيادة في اعداد النازحين مقارنة بالمرحل السابقة، التي ادت الى زيادة التخصصات المالية للنازحين من اجل تمويل متطلبات الاغاثة والاستجابة الانسانية السريعة لكافة النازحين فشكلت عبئا على الموازنة الاتحادية وقد تفاقم هذا العبء في ظل تأثرها بالازمة المالية وحتمية مسؤولية الحكومة بتوفير كل ما يحتاجه النازح (28).

ولكن حجم مشكلة النزوح في العراق لا يتناسب مع الامكانيات المتوفرة لها في ظل اعتماد العراق بشكل كبير في توليد دخله القومي على إيرادات النفط بنسبة تقارب 85%، وفي ظل التراجع الذي شهدته اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية من 112 دولارا امريكيا بداية عام 2014 الى 97 دولارا امريكيا في ايلول 2014 وتراجع اكثر في كانون الاول 2014 الى 62 دولارا امريكيا، في حينها كان العراق يعتمد على النفط بشكل كبير في توليد وتكوين صادراته، لذا كان المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، وعليه فإن الانخفاض الكبير الذي حصل في اسعاره ترك أثارا قاسية على الاقتصاد العراقي، تزامن ذلك نزوح اكثر من (354000) عائلة عراقية خلال شهري حزيران وكانون الاول عام 2014، اي حوالي 2.1 مليون نسمة، وآخرون انقطعت معهم سبل التواصل مع بقية مناطق البلد (29). لذا فقد تجاوز حجم الاتفاق الحكومي على النازحين لعام 2014 (400) مليار دينار عراقي (30). ومن بين

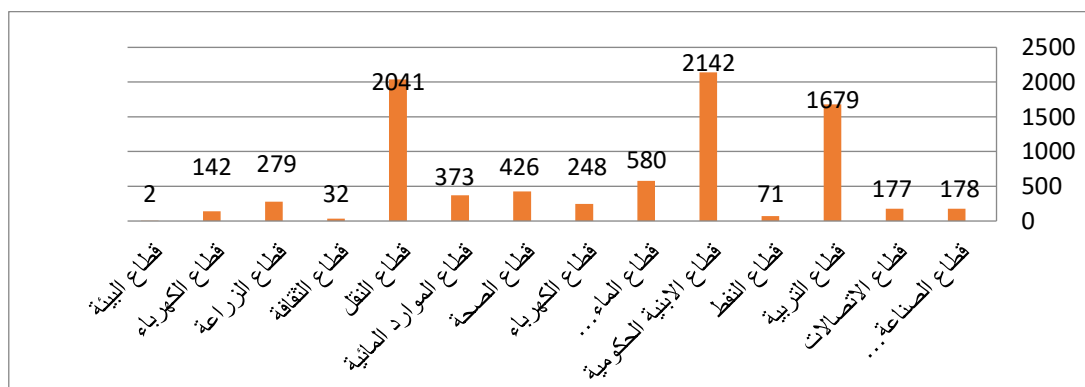
ابرز النتائج الاقتصادية المترتبة على النزوح هي التغيير الذي حصل في أولويات الانفاق الحكومي في الموازنة الاتحادية في السنوات الاخيرة لصالح الانفاق الاستهلاكي وعلى حساب الانفاق الاستثماري نتيجة موجات النزوح التي لا مثيل لها في تاريخ العراق، فقد خصصت مسودة موازنة 2017 خصصت نسبة 25% من اجمالي الانفاق العام الى الاستثمار، بينما حظيت النفقات الاستهلاكية بنسبة 75% من اجمالي الانفاق العام وانها تمول من مصدر واحد ناضب غير متجدد، وبالتالي فإن ارتفاع تخصيصات الانفاق لوزارتي الدفاع والداخلية من اجل المحافظة على امن العراق واستقراره وتمويل الحرب ضد العناصر الارهابية وتحرير المناطق المسيطر عليها من قبل العناصر الارهابية، فضلا عن توفير برامج الاغاثة والاستجابة الانسانية للحاجات الاساسية للنازحين والذي بلغ عددهم (3) مليون نسمة لعام 2015 ورافقة تزايد في الاعداد لتصل الى (5) مليون تقريبا عام 2017 يعد سببا مفسرا لارتفاع نسبة النفقات الاستهلاكية من اجمالي الانفاق العام ومن الطبيعي ان يأتي ذلك على حساب التضحية بفرص الاستثمار والتنمية المستدامة (31). لذا فإن عملية النزوح قد اسهمت في تفاقم الاختلالات البنيوية للاقتصاد العراقي بشكل كبير جدا في ظل استمرار الارتفاع في اعداد النازحين في مقابل التراجع المستمر في الايرادات النفطية (32).

فضلا عن الارتفاع في حجم الاعباء المالية نتيجة الاضرار الكبيرة التي لحقت عدد من الوحدات الاقتصادية بسبب ظروف الحرب مع العناصر الارهابية ومن ابرز تلك الاضرار هي:

- اضرار القطاع العام (33):

بلغ عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة (8,373) وحدة اقتصادية تضم قطاعات مختلفة كان العدد الاكبر منها تضررا في قطاع الابنية الحكومية (2,142) وحدة اقتصادية يليها قطاع النقل اذ بلغ عدد الوحدات المتضررة (2,041) وحدة، ثم يليها قطاع التربية والتعليم حوالي (1,679) وحدة، وبنسبة (25,5%، 24,3%، 20%) من الاجمالي على التوالي، الشكل البياني يبين عدد الوحدات المتضررة للاتصال حسب القطاعات لعام 2014.

الشكل (1) عدد الوحدات المتضررة للاتصال حسب القطاع لعام 2014.



المصدر: د. وفاء المهدي، الخريطة التنموية لاعادة اعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب، مسودة ورقة عمل مقدمة الى وزارة التخطيط، مصدر غير منشور، ع 2017، ص 16.

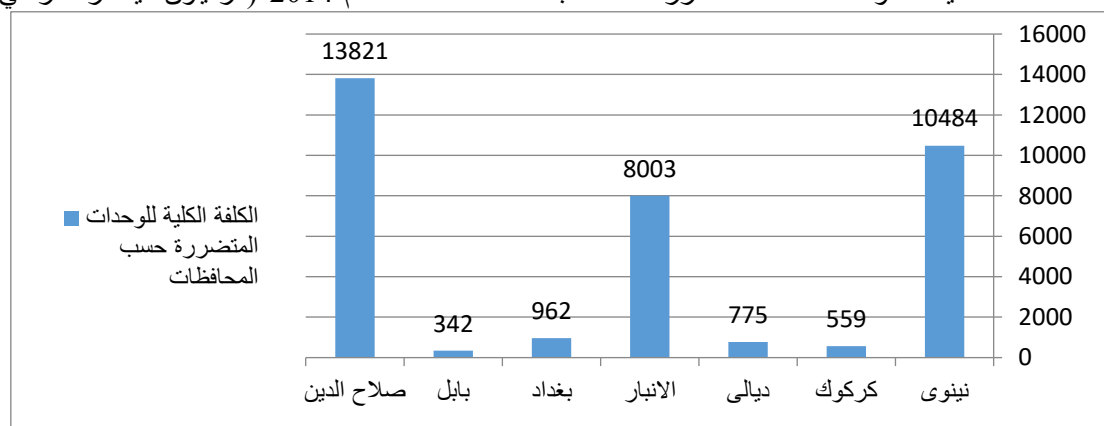
ان عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة كليا (اكثر من 40%) بلغت (6429) وحدة اقتصادية وبنسبة (76,7%) من الاجمالي، اما عدد الوحدات الاقتصادية ذات الضرر الجزئي (اقل من 40%) بلغت حوالي (1944) وحدة اقتصادية وبنسبة (23,2%) من الاجمالي.

ان قطاع الكهرباء هو القطاع الاكثر ضررا وواقع (7.955) ترليون دينار ثم قطاع النفط والغاز والذي بلغ (6.145) ترليون دينار، يليه قطاع الصناعات التحويلية بواقع (5.777) ترليون دينار بسبب الطبيعة الانتاجية لهذه الأنشطة التي تعتمد على وجود كثافة في رأس المال الثابت من المكنات والالات والابنية، والتي تقدم خدماتها للعديد من المحافظات.

واذا ما أردنا تصنيف هذه الاضرار بحسب المحافظات المتضررة نجد ان اجمالي اضرار المحافظات السبعة الاكثر تضررا قد بلغ (55.461 ترليون دينار عراقي)، بأسعار عام 2014، اي ما يعادل 46.9 مليار دولار امريكي، وكما يأتي فقد بينت الاحصائيات ان الاضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الاعلى من بين المحافظات السبعة بحوالي (13.821) ترليون دينار عراقي تليها محافظة نينوى بواقع (10.484) ترليون دينار، ثم محافظة الانبار (8.003) ترليون دينار، ان السبب في (أ-1) محافظة صلاح الدين هي الاعلى من بين المحافظات لوجود المصافي ومحطات الكهرباء فيها، اذ بلغت قيمة الاضرار بقطاع الكهرباء في محافظة صلاح الدين (5.878) ترليون دينار، وقيمة اضرار قطاع النفط والغاز في المحافظة (5.779) ترليون دينار ثم الابنية الحكومية بواقع (789) مليار دينار، اما القطاع الاقل تضررا في محافظة صلاح الدين فكان قطاع الثقافة بواقع (290) مليون دينار، كما مبين في الشكل التالي:

الشكل (2)

الكلفة الكلية للوحدات المتضررة حسب المحافظة لعام 2014 (ترليون دينار عراقي)



المصدر: د. وفاء المهدي، الخريطة التنموية لاعادة اعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب، مسودة ورقة عمل مقدمة الى وزارة التخطيط، مصدر غير منشور، ع 2017، ص 19.

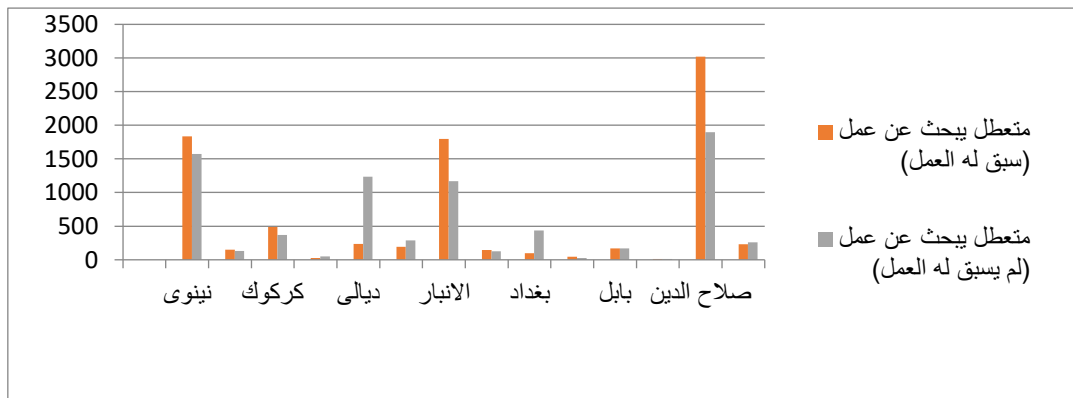
كما ان قطاع الصناعة التحويلية في (أ-2) محافظة الانبار كان قطاع الصناعة التحويلية هو القطاع الاكثر تضررا في محافظة الانبار بواقع (4.579) ترليون دينار، بسبب وجود الشركة العامة للفوسفات التي بلغت قيمة الضرر (3.750) ترليون دينار، اما القطاع الاقل تضررا في المحافظة فهو قطاع البيئة الذي بلغ (840) مليون دينار. اما في (أ-3) محافظة بغداد فان قطاع الكهرباء هو القطاع الاكثر تضررا بواقع (367) مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي بواقع (181) مليار دينار. وعليه تعد (أ-4) محافظة بابل اقل المحافظات تضررا بقيمة الضرر (342) مليار دينار، وان القطاع الاكثر تضررا بواقع (146) مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي بواقع (52) مليار دينار.

ب-سوق العمل والبطالة:

يهتم «الأنموذج الاقتصادي للهجرة» بالتأثير الذي يحدثه النزوح في سوق العمل : أثرها على العرض الكلي للعمل، أي إعادة توزيع قوة العمل، كعنصر إنتاج، بين الأنشطة الاقتصادية وبين أثره في منحى عرض العمل أي في المناطق المضيفة للنازحين نحو الزيادة، فالنزوح كالزيادة السكانية تحدث تحولاً في منحى عرض العمل ومقدار هذا التحول يعتمد على التركيب الديموغرافي (العمر والجنس) للنازحين، أما تأثيرها في مستوى التشغيل فيعتمد على مرونة منحى الطلب على العمل وعرض العمل في المناطق المضيفة أي مدى قابلية الأنشطة الاقتصادية في المناطق المضيفة على استيعاب هؤلاء النازحين (34).

لذا فإن عملية النزوح الكبير التي حصلت في المحافظات التي جرت فيها العمليات الارهابية، ساهمت في رفع معدلات البطالة في جميع محافظات العراق، الا ان الفئة الاكبر هم النازحين بسبب فقدانهم لآعمالهم التي كانوا يزاولوها قبل النزوح، وقد اوضح المسح الوطني للنازحين، ان عدد الافراد الذين يقعون ضمن سن العمل بعمر 15 سنة فأكثر حوالي 439,2 ألف نازح، ويشكلون بنسبة (56.5%) من عدد النازحين الاجمالي البالغ 777,5 ألف نسمة، وحوالي 176,9 ألف نازح بعمر 15 سنة فأكثر أي نسبة (40,3%) من عدد النازحين الناشطين اقتصادياً، 79,0 ألف نازح عاطل عن العمل، وقد بلغ مجموع العاملين 97,9 ألف نازح، و تقل نسبة مساهمة الاناث في العمل عن معدلات مساهمة الذكور بين النازحين، اذ يوجد نسبة (76,1%) من الذكور بعمر 15 سنة فأكثر ناشطين اقتصادياً، بينما تقع (6,1%) فقط من الاناث ضمن الفئة الناشطين اقتصادياً (35).

الشكل (3) المحافظات التي تعاني نزوح وحالة العمل للشخص النازح.



المصدر : من عمل الباحثة استناداً الى بيانات المسح احصائي.

من خلال الرسم البياني يتبين ان محافظة صلاح الدين تقع بالمرتبة الاولى كون سكانها متعطّل عن العمل (سبق له العمل) وكذلك متعطّل عن العمل (لم يسبق له العمل)، تليها محافظة الانبار ونيوى بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي كون سكانها متعطّلين عن العمل (سبق له العمل)، الان محافظة نينوى عدد سكانها يفوق سكان محافظة الانبار من ناحية متعطّل عن العمل (لم يسبق له العمل).

ج- معدل النمو الاقتصادي... الاثر السلبي للارادة.

تعرض الاقتصاد العراقي في عام 2014 الى صدمة عرض مزدوجة الاولى نجمت عن احتلال التنظيمات الارهابية لخمس محافظات عراقية والثانية انهيار اسعار النفط ومن الطبيعي أن تنعكس تلك الازمة سلبياً على التوقعات المرسومة للنمو الاقتصادي في العراق فقد كان من المتوقع ان ينمو الاقتصاد العراقي بمعدل قدرة 9% في بداية عام 2014، ولكن التقديرات السلبية التي تأخذ بنظر الاعتبار صدمات الاقتصاد الكلي اكدت على تأثر معدل النمو الاقتصادي سلباً وانه لم يتجاوز المعدل عن 6.6%، خلال عامي 2014-2015 وانخفض الى 6.3% خلال المدة 2015-2016 (36). وهذا الانخفاض لوحده يجسد تراجع الاداء الاقتصادي وقطاعاته واثّر ذلك في انخفاض

الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6% ، مما يشير ذلك ان الصدمات عملت على تراجع في مستوى الاقتصاد العراقي الى (15) نقطة من النسب المئوية (37).

د- النفقات العسكرية وكلفة الفرصة البديلة (38).

تعني كلفة الفرصة البديلة العائد المضحي به المتمثل بخسارة الفوائد والإرباح والمترتبة على اختيار بديل واحد محدد من مجموعة من البدائل وانها تعبر عن العلاقة الأساسية بين الندرة والتضحية والاختيار ولا تمثل التكاليف النقدية أو المالية فقط بل تشمل الناتج الضائع والوقت الضائع والفائدة الضائعة التي تشكل في مجموعها ما يعرف بفرص التنمية الضائعة.

وفي هذا السياق نجد العراق ضمن مجموعة الدول التي تتميز بارتفاع نفقاتها العسكرية نتيجة العنف والإرهاب والنزاع المسلح وارتفاع تكاليف مواجهتها وهذا ما جعل الانفاق العسكري يشكل نسبة 7% من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة 13.8% من اجمالي الانفاق العام عام 2012 ، وبسبب الأزمة التي مر بها العراق عام 2014 ازداد النفقات العسكرية لتصل الى 14.5% وفي عام 2015 وصلت الى 19.6% يؤشر ذلك الى ارتفاع كلفة الفرصة البديلة المتمثل بأنخفاض نسبة الانفاق على الصحة من 4.8% عام 2013 الى 4% عام 2014، الا انها ازدادت قليلا من اجل توفير مستلزمات تقديم الخدمات الصحية للنازحين وجرى العمليات العسكرية فقد وصلت الى 4.5% عام 2016، فضلاً عن خفض نسب الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام، التي لم تتجاوز 9% خلال عامي 2014-2016.

وقد وصفت موازنة العراق بعد 2014 بأنها "موازنة حرب" لاستحواذ تخصيصات الانفاق العسكري (الامن والدفاع) على نسبة عالية من اجمالي الانفاق العام، حسب المعهد الدولي لأبحاث السلام الذي صنف العراق ضمن المجموعة الثالثة ذات النفقات العسكرية المرتفعة جداً.

مما عزز الفجوة لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة وفي معدلات النمو الاقتصادي ونمو الناتج القطاعي مساهما في رفع كلفة الفرصة البديلة وضياح الفرص لرفع الاستثمار والتشغيل والجودة في التعليم وتقديم الخدمات الصحية لجميع السكان وبالأخص النازحين (39).

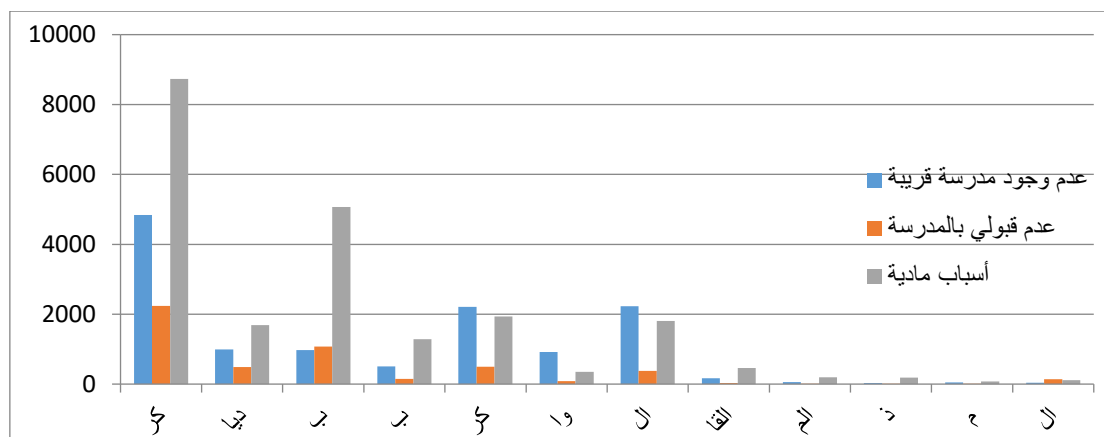
2- الآثار الاجتماعية:

أ- الحرمان من فرص التعليم (40):

ان مشكلة الحرمان من فرص التعليم من قبل النازحين بسبب النزوح لها اسباب متباينة، وان الدافع القوي والمؤثر لحرمان النازحين من فرصة الالتحاق بالتعليم هو السبب المادي، اذ ان (21904) من النازحين كان السبب المادي وراء تركهم للتعليم من اصل (50748) من النازحين التاركين للتعليم نتيجة النزوح، وان السبب المادي يشكل (43,2%) من اجمالي النازحين التاركين الالتحاق بالتعليم، اذ تبين ان الفقر هو السبب وراء تسرب النازحين من الحصول على فرصة للتعليم، على الرغم من ان التعليم مجاني الا ان الافراد النازحين من الاسر الفقيرة يواجهون ضغوطا من اسرهم لترك التعليم والاتجاه للعمل لسد الاحتياجات الاساسية وضمان استمرارهم في العيش، لذا فإن اثر عدم الالتحاق بالتعليم متعلق بالوضع الاقتصادي ، ولكن عندما يرتبط الفقر بقضية النزوح وهنا يعني تفاقم الازمة حينما تتضافر آثار النزوح الناجمة عن أعمال العنف المسلح مع آثار الفقر فأنها ستؤدي الى حرمان الكثير من النازحين من التعليم.

فقد اظهرت نتائج المسح الانتفاع غير المتكافئ في فرص التعليم للنازحين نتيجة التفاوت في مستوى الخدمات والتسهيلات المقدمة للنازحين بين المحافظات التي نزحوا اليها، لذا فإن تباين تداعياتها على مستوى الالتحاق بالتعليم وربما تعرض النازحين في بعض الاحيان والمناطق الى الحرمان من التعليم مما يترك اثره الحاسم على التنمية البشرية (41).

الشكل (4) يوضح المحافظة التي نزحوا اليها واسباب عدم الالتحاق بالتعليم



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى بيانات المسح الاحصائي.

وقد أعلنت هذه الحقائق تراجع معدلات التنمية البشرية المستدامة في العراق اذ كانت نسبة السكان لمن هم تحت خط الفقر 15% قبل 10 حزيران عام 2014 واليوم خط الفقر يلامس نسبة لا تقل عن 30% من اجمالي سكان البلاد أو أكثر ويعزز ذلك وجود أكثر من 3600000 ألف نازح لم تسهم برامج الاغاثة وسياسات الاستجابة الانسانية المطبقة لاحتواء ازمة النزوح والحد من تداعياته وهذا أدى الى تراجع ترتيب العراق في سلم مؤشر التنمية البشرية بدلالة حركة النزوح الداخلي والذي يفسر تغيير 40% من السكان لمحل اقامتهم خلال العشر سنوات الاخيرة (42). كما أكد مسح التقييم الامن الغذائي والهشاشة للأسرة العراقية تراجع في معدلات الالتحاق الصافي للمراحل الثلاث (الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية) بين النازحين لعام 2016 وفي المحافظات السبعة كما مبينة في الجدول التالي.

جدول (3) معدل الالتحاق الصافي للنازحين حسب المراحل التعليمية والمحافظات لعام 2016

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	صلاح الدين
معدل الالتحاق	%	%	%	%	%	%	%
معدل الالتحاق الصافي لمرحلة الابتدائية (6-12 سنة)	-	84.6	83.6	-	63.0	59.6	63.2
معدل الالتحاق الصافي لمرحلة المتوسطة (12-14 سنة)	-	41.2	50.9	-	27.8	25.5	37.9
معدل الالتحاق الصافي لمرحلة الاعدادية (15-17 سنة)	-	17.5	31.1	-	8.5	7.0	24.3

المصدر: وزارة التخطيط، إعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، خطة التنمية 2018-2022، ع2017، ص16.

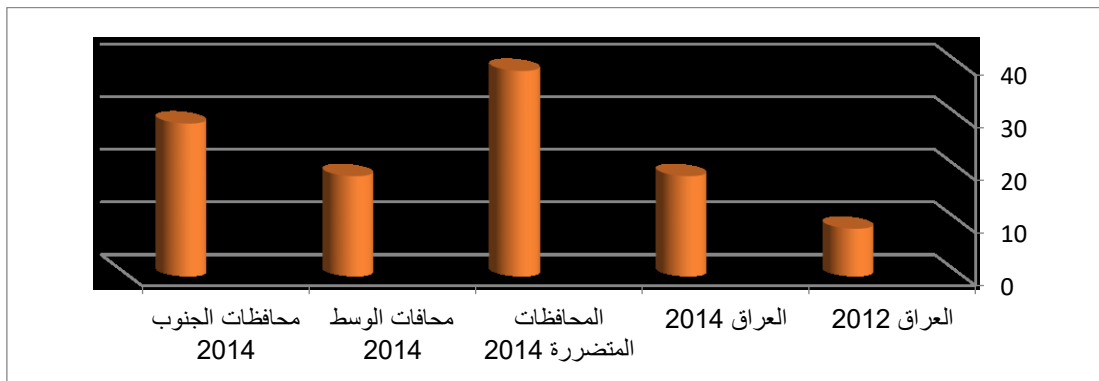
نلاحظ من خلال الجدول ان النسب اقل لمعدلات الالتحاق الصافي في مرحلة الاعدادية وتحديدًا في كل من محافظة بابل وبغداد وكركوك ونسب (7.0%، 8.5%، 17.5%) على التوالي ثم تليها المرحلة المتوسطة والابتدائية، وهذا سيعزز من ظاهرة التسرب واتساع نطاق البحث عن عمل ولو بساعات محدودة فيجعله عملاً غير آمن وغير محمي وغير مستدام، ويعرض الشباب الى الوقوع في فخ الجريمة والعنف والمخدرات والانتقال الى مرحلة الفقر المزمن، وتتسع قاعدة الفئات الهشة من جديد مما يؤدي الى ترخي في اركان المنفعة البشرية مع غياب سياسة موفرة للحماية الاجتماعية وبرامج الانذار المبكر لتجنب مخاطر ارتفاع التسرب بين صفوف الطلبة لجميع مراحل الدراسة والتعليم.

ب-الفقر وعدم المساواة.

تعد ازمة عام 2014 من بين الازمات التي تركت اثارا سلبية على مستوى الرفاه، اذ كان من المتوقع انخفاض الفقر من نسبة 19% عام 2012 الى نسبة 15% عام 2014 ، الا انه حدث العكس نتيجة الازمات التي جرت في العراق عام 2014 فقد ارتفعت نسبة الفقر الى 22.5% في نفس العام، وهذا يشير الى زيادة 7 نقاط من النسبة، من خلال ذلك نستنتج ان نسبة الفقر عادت كما كانت عام 2007 ، اي فقدان ما تم جنيه للمدة بين عامي 2007-2012، لم يكن غريبا ان المحافظات التي سيطر عليها التنظيم الارهابي كانت الاكثر ضررا نتيجة موجات النزوح بين سكانها وفقدان فرص العمل وارتفاع نسبة التسرب من التعليم مما جعل نسبة الفقر اكبر في تلك المحافظات بنسبة 41.2%، وتليها بالمرتبة الثانية محافظات الجنوب بنسبة فقر 31.5%، ومحافظات الوسط احتلت المرتبة الثالثة بنسبة فقر 18.6%، بينما كانت المحافظات الاقل نسبة فقر هي محافظات كردستان بنسبة 12.3% (43).

حسب دراسه اجراها البنك الدولي لآثار الازمة المزوجة لنزوح في العراق 2014 بلغ عدد الفقراء الجدد حوالي 2.8 مليون نسمة من بين الفقراء الذين يقدر عددهم (8) مليون فقير عام 2014 وبنسبة 64% علما ان 36% من بينهم فقراء جدد، ويشكل النازحون نصف مليون نسمة من اجمالي الفقراء الجدد في العراق اي تقريبا 17.8% من الاجمالي اذ ان واحدا من بين كل اربعة افراد نازحين هم فقراء حاليا، وان هذا التقدير يمثل النازحون خارج حدود مناطقهم وانهم يشكون من فقر الاصول وبنسبة 70%، هذه الحقائق تؤكد حجم المسؤولية الملقاة على الدولة في سعيها لتوفير الحياة الكريمة لهؤلاء الفقراء من النازحين وضمان أمنهم الانساني لتظافر الجهود الوطنية مع المساعدة الدولية ضمن برامج اهداف التنمية المستدامة الهدف 1 والهدف 2 لعام 2015-2030 لتوفير الحياة الآمنة والمستدامة للجميع وفق مبدأ السلام المستدام (44).

شكل (5) توزيع الفقراء الجدد حسب المحافظات لعام 2014.



المصدر: وزارة التخطيط، اعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ع 2017، ص21.

و-الاطفال والهشاشة المركبة.

ان صعوبة الحياة والبيئة المضطربة للنازحين كانت السبب الرئيس لما يشهده العراق من دخول الاطفال النازحين بعمر (8) سنوات فأقل الى أنشطة الكسب غير المشروعة، وكان الشارع هو الحاضن الرئيس لأنشطتهم وتكوينهم السلوكي وتطورهم الاجتماعي والنفسي والسبب المهم في تسربهم من التعليم، وقد ارتفعت نسبة الاطفال العاملين بعمر 6-14 سنة الى 3.4% لعام 2016 (45). كما ان التراجع في تقديم الخدمات الصحية بين النازحين بشكل عام وبالاخص خدمات الصحة الوقائية والعلاجية كان له دور كبير في تولد الامراض بين الاطفال النازحين ومنها الاعاقة، فقد اوضحت بيانات المسح الوطني للاعاقه في العراق لعام 2016 ان نسبة المعوقين في العراق بعمر (اقل من سنة - 15 سنة) حوالي 27.7% من اجمالي المعوقين في العراق، بينما شكل المعوقين بين عمر 5-9 سنوات النسبة الاكبر اذ وصلت الى 14.9% لعام 2017، وكانت النسبة الاكبر في محافظة بغداد وتليها محافظة

بابل وديالى وثم كركوك وصلاح الدين وبنسب (27.4%، 9.6%، 4.7%، 4.3%، 4%) على التوالي، ان تلك المؤشرات تدل على ان الاطفال في العراق هم الفئة الاكثر عرضة للهشاشة المركبة الناجمة عن النزوح فمن الضروري اتخاذ الاجراء اللازم للتجاوب مع منهج حقوق الطفولة في الحياة والمساواة مع اقرانهم الاطفال للحصول على جميع الخدمات التي تجعلهم العيش بحياة كريمة ومتوفرة بالطمأنينة و الجدول التالي يبين حالات التي تعرض لها الاطفال نتيجة عمليات النزوح(46).

جدول (4)

حالات الهزال والتقرم ونقص الوزن بين الاطفال النازحين بعمر (0-59 شهراً) لعدد من المحافظات للاعوام 2016-2014

المحافظة	الهزال %	التقرم %	نقص الوزن %	السنة
بغداد	4	15.8	3.6	2016
الانبار	6.1	27.5	13.6	2016
صلاح الدين	9.4	24.7	14.2	2016
بابل	3.1	16.2	3.5	2015
ديالى	5.7	19.3	11.1	2015
كركوك	5.1	21.2	8.5	2015

المصدر: وزارة التخطيط، إعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، خطة التنمية 2018-2022، ع2017، ص27.

3- خسائر القطاع الخاص (فقدان السكن).

أسفرت عمليات المداهمة والمواجهات التي حدثت بين القوى الامنية والعناصر الإرهابية ، عن تدمير حوالي 400,000 منزل في مدينة الرمادي فضلاً عن آلاف المنازل التي تضررت والممتلكات الأخرى والمؤسسات الحكومية (المدارس، والمراكز الصحية)، والبنى التحتية، مما سيزيد من العبء المادي للحكومة العراقية، وان طبيعة المدن باتت غير صالحة للعيش، ولا يوجد فيها ما يشجع الناس على العودة، وان المدن مازالت خطرة نتيجة المخلفات الحربية، والعبوات الناسفة المزروعة في الطرقات والساحات العامة وايضا في المنازل التي كانت يسكنها العناصر الإرهابية، كما ان عمليات العنف والارهاب تسبب في تدمير ما يقارب 100 منزل يعود للتركمان في قرية جرداغلي بعد ان سرقوا محتوياتها (47).

كما اسهم النزوح في تدهور وتضرر القطاع الزراعي (مكائن، اراضي زراعية وغيرها) ، بدلالة نزوح قوة العمل الزراعية بسبب اعمال العنف والارهاب، والجدول التالي يوضح عدد الاسر النازحة والمتضررة حسب نوع الضرر في السكن والممتلكات الزراعية بنوعها النباتي والحيواني والمحافظة التي نزحوا منها لعام 2014.

جدول (5)

عدد الاسر المتضررة في العراق حسب نوع الضرر والمحافظة التي نزحوا منها 2014.

المحافظة التي نزحوا منها	سكن بأنواعه	اراضي زراعية	معامل ومصانع	ماشية ودواجن	مزارع واسماك	مكائن ومعدات الزراعة	مكائن ومعدات الصناعة
نينوى	33264	10732	2754	6213	125	2203	2123
كركوك	5759	1641	164	1161	90	1008	427
ديالى	25030	2854	1992	4423	127	2980	1163
الانبار	16622	3004	730	2940	204	1226	965

1020	2227	222	4418	180	3707	8056	بغداد
564	1364	408	2320	142	1743	3052	بابل
1870	3042	779	5230	1379	5579	28842	صلاح الدين
8132	14050	1955	26685	7359	29260	120625	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، ص126

سادساً:- الاستنتاجات والتوصيات:

ان التحقيق من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزوح يستلزم تبني السياسات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ما يأتي:-

الاستنتاجات:

1. إن أزمة النزوح في العراق ليست بأزمة طارئة الحدوث بل انها أزمة ذات عمق تاريخي وقد تباينت مستوياتها بتباين الأسباب، إلا أنها تحولت الى مشكلة كبيرة بعد عام 2014 وسببت في نزوح خمسة مليون شخص، فتحوّلت الى أزمة بنيوية تتطلب الحاجة الى حلول مستدامة.
 2. انقسمت مرحلة النزوح في العراق الى ثلاث مراحل وهي :
 - المرحلة الاولى: جميع موجات النزوح التي حدثت قبل عام 2003 وكان سببها ممارسات النظام السابق وتدابيرها.
 - المرحلة الثانية: النزوح في العراق بعد عام 2003 السبب الرئيس التدخل العسكري الامريكي وسقوط النظام السابق فضلاً عن العنف الطائفي والذي سبب في نزوح الآلاف من العراقيين.
 - المرحلة الثالثة: المرحلة الأشد قلقلًا في تاريخ العراق المعاصر إحداث الموصل بعد 10 حزيران 2014 وسيطرة التنظيمات الإرهابية على ثلث مساحة العراق.
 - يترتب على النزوح حدوث آثار متعددة ومتنوعة منها آثار اقتصادية، تتمثل بـ (ارتفاع معدل البطالة، الأعباء المالية، انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وغيرها)، وآثار اجتماعية تتمثل بـ (التسرب من التعليم، انتهاك حقوق المرأة، ارتفاع عدد الضحايا، ارتفاع حصة الفقر، انتشار الأمراض، سلب حقوق الأطفال).
- عدم وجود جهات تنفيذية ولجان دولية متعددة ومتنوعة تكون مسؤولة عن وضع برامج استجابة وإغاثة سريعة للنازحين ما أثر على نسب الانجاز والمبادرة في تقديم المساعدات الضرورية والسريعة لهم مما انعكس على درجة التغطية والشمول من ناحية المكان والزمان والأشخاص.

بلغ حجم الخسائر للمحافظات المتضررة السبعة (نينوى، الانبار، صلاح الدين، ديالى، بغداد، بابل، كركوك) حوالي (3.477) مليار دينار.

التوصيات:

اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمعالجة الاسباب السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي اسهمت في تفاقم مشكلة النزوح في العراق.

توجيه جزء من تخصيصات ستراتيحية التخفيف من الفقر نحو تقديم الخدمات للاسرة النازحة الفقيرة في المجتمعات المضيفة وبذلك تكون الستراتيحية مستجيبة لاحتياجات الفقراء الجدد من النازحين.

وضع برنامج خاص من اجل تطوير قدرات ومهارات العاملين في مجال النازحين داخليا في الوزارات وكذلك الجهات ذات العلاقة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وادارة المخيمات.

التأكيد على زيادة تخصيصات الانفاق المعبأة نحو برامج إغاثة النازحين وعودتهم واستقرارهم وهذا ما يضمن حقوقهم ويغطي احتياجاتهم ويحقق الأمن الإنساني لهم ويعزز السلم المجتمعي في العراق

اتجهت اعداد النزوح بالتزايد ووصلت الى مايقارب (740) الف اسرة ومايقارب من (3,7) مليون نازح، وتعد هذه الاحداث صدمة للمجتمع العراقي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، هذا يتطلب المزيد من تضافر الجهود واستجابة كبيرة وسريعة ضد المد الارهابي وان التدخل يكون على الصعيدين الداخلي (حكومة اتحادية، حكومات محلية، منظمات المجتمع المدني، وجهاء، رجال الدين، تجار، متبرعين،.. وغيرها)، اما الصعيد الخارجي يتمثل (دول الصديقة، منظمات الامم المتحدة، منظمات دولية، اشخاص متبرعين.. وغيرها)، من اجل معالجة اثار النزوح على السكان، فضلاً عن اعمار المناطق المهتمة واعادة تأهيل البنى التحتية ، ان حراك النازحين مكانيا اتسم تركيزه في المحافظات الشمالية (اربيل، سلیمانیه، دهوك... وغيرها) وجنوبا في محافظات الوسط (كربلاء والنجف وحلة... وغيرها) والعاصمة بغداد، وتفاقت الازمة وتداعياتها وهذا ما جعل لوصف هذه المرحلة " بمرحلة الصراع من اجل الوجود".

المصادر:

خالد إسماعيل وآخرون، "النزوح الكبير (أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)"، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ع2016، ص41.

عامر عباس زغير، السياسة الوطنية لمعالجة النزوح (دراسة تحليلية نحو سياسة عامة معدلة)، دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع2013، ص10 و 11.

George Theodorson, A. and Achilles G. Theodorson, A Modern Dictionary of Sociology, (New York :Brnes and noble Book, 1979), p117.

خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص46، 47.

د. وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للاغاثة واعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص113، 112.

خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص47.

حرم محمد بدوي محمد و عبد العظيم سليمان المهمل، الاثار الاقتصادية للنزوح في السودان -دراسة حالة ولاية الخرطوم (1998-2007)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، ع2014، ص38.

د. وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للاغاثة واعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص113

W. Courtland Robinson, Risks and Rights: The Causes, Consequences, and Challenge of Development- Induced Displacement, The Brookings Institution- sais , 2003, P 26,27.

خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق ، ص 98.

د. جورج ابو صعب، اتفاقيات جنيف بين الامس واليوم، مجلة الانساني، العدد التاسع، ع2000، ص 22.

اتفاقيات جنيف- ويكيبيديا، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني: <https://ar.m.wikipedia.org>.

خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص100.

المصدر السابق نفسه، ص100.

- المصدر السابق نفسه، ص103.
- المصدر السابق نفسه، ص58.
- عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، مصدر سابق، ص46.
- سعد سلمان عبد الله، النشاط الدعائي لليهود في العراق 1921-1952، مكتبة مدبولي، ع1999، ص53.
- خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص58.
- واحدة حمة ويس، الهجرة الخارجية واثرها في بناء الاسرة ووظائفها: دراسة ميدانية في مدينة السليمانية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ع2005، ص52.
- منظمة الهجرة الدولية، النشرة السنوية للنزوح في العراق 2006، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.iom.int.
- د. سلافة طارق عبد الكريم شعلان، الحرب ومبدأ عدم رد اللاجئين دراسة في ضوء حالة العراق، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، ع2008، ص179.
- احمد قاسم مفتن، سوسيولوجيا النزوح: مقارنة لثنائية الطائفة والعشيرة في العراق، بغداد، ع2016، ص135، 140.
- د. وفاء المهدي، ازمة النازحين في العراق... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة واعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص115.
- خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص66.
- وزارة التخطيط، المسودة الاولى للوراق الالاسيمابالمرحلة الثانية لاعداد خطة التنمية الوطنية (لجنة السكان والقوى العاملة)، مصدر غير منشور، ع2017، ص12.
- خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير (ازمة النزوح في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص79.
- وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم البرمجة، ع2017، ص1.
- وزارة التخطيط، أثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض اسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014، اللجنة الفنية الدائمة لإستراتيجية التخفيف من الفقر، الجهاز المركزي للإحصاء، ع2015، ص1.
- خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير (ازمة النزوح في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص79.
- د. وفاء المهدي، ازمة النازحين في العراق... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة واعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص121.
- International rescue committee, Iraq humanitarian Crisis: Aid must be directed according to vulnerability, not status or geography, 2014, p2
- د. وفاء المهدي، الخريطة التنموية لاعادة اعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب، مسودة ورقة عمل مقدمة الى وزارة التخطيط، مصدر غير منشور، ع2017، ص16.
- وزارة التخطيط، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، مصدر سابق، ص97.
- وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014، مصدر سابق، ص27.

- وزارة التخطيط، إعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، مصدر سابق، ص9.
- وزارة التخطيط، اثار الازمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض اسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014، مصدر سابق، ص3.
- وزارة التخطيط، إعادة الاعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، مصدر سابق، ص9
- المصدر السابق نفسه، ص10.
- وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014، مصدر سابق، ص18.
- المصدر السابق نفسه، ص19.
- وزارة التخطيط ، "الشباب فرص وتحديات" التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق 2014، ص42.
- وزارة التخطيط، أثار الازمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم داعش وانخفاض اسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014، مصدر سابق، ص5.
- المنظمة الدولية للهجرة، النزوح الداخلي في العراق...معوقات الاندماج، ع2013، ص9.
- د.وفاء المهداوي، الخريطة التنموية لاعادة الاعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب، مصدر سابق، ص33.
- المصدر السابق نفسه، ص34.
- خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص58.

